

الاسم واللقب: سامية العايب

الرتبة العلمية: أستاذ محاضر أ

الشعبة: دكتوراه في القانون العام تخصص: مؤسسات دستورية وإدارية

الجامعة: جامعة 8 ماي 1945-قائمة كلية الحقوق والعلوم السياسية-الجزائر

الوظيفة: أستاذة جامعية ورئيس قسم الحقوق

الهاتف المحمول: 0553330016

الالكتروني [البريد samialaib@hotmail.fr](mailto:samialaib@hotmail.fr)

عنوان المؤتمر: المؤتمر الدولي الأول لجودة التعليم وتجديد البرامج التعليمية في ظل التحديات المعاصرة بالمدرسة السعودية في الجزائر.

محور المشاركة : طرق وأساليب التدريس الحديثة.

عنوان البحث : الإصلاح البيداغوجي لنظام التعليم الجامعي بالجامعة الجزائرية وفق معايير الجودة .

الإصلاح البيداغوجي لنظام التعليم الجامعي بالجامعة الجزائرية وفق معايير الجودة .

الملخص:

لم تعد الجامعة بصفة عامة و-الجامعة الجزائرية بصفة خاصة-مؤسسة فوق التقييم متعالية عما يجري في المجتمع المحلي والدولي، سيما وأن تقييم كفاءة المؤسسات الجامعية أصبح موزعا في ظل العولمة بين ثلاث جهات على الأقل (تقييم اجتماعي محلي، تقييم أكاديمي رسمي، تقييم عالمي).

يعرف النظام التعليمي في الجامعات الجزائرية إصلاحا بيداغوجيا، وقد عرف عدة إصلاحات بما فيها

الإصلاحات الأخيرة من خلال تبني نظام (ل.م.د) وهي ترجمة للمصطلحات (ليسانس وماستر ودكتوراه) بديلا عن النظام "الكلاسيكي" في سنة 2004، والذي يعتبر خطوة هامة وجادة نحو انخراط الجامعة الجزائرية في الأنظمة العالمية لجودة التعليم العالي .

حاول المشرع الجزائري من خلال هذا النظام التعليمي العالمي إعادة النظر في تكيف الجامعة الجزائرية مع

المحيط الاقتصادي والاجتماعي، وتقييم قدرتها على الاستجابة لتدفقات الطلبة من الثانوي، ومحاولة توفير نظام توجيهي يستوعب الرغبات الأكاديمية والمهنية، وفي الوقت نفسه مواكبا للمعايير الدولية في تقييم وترتيب وتصنيف الجامعات حيث دخلت الجامعات عالم المنافسة لضمان جودة التعليم العالي .

الكلمات المفتاحية: الجامعة، الإصلاح البيداغوجي، نظام التعليم الجامعي، جودة التعليم العالي.



Pedagogical reform of the university education system in Algerian university according to the quality standards

Abstract:

University in general and the Algerian one in particular are no longer an institution above evaluation, far from what's happening in local and international community. Especially since the evaluation of the efficiency of university institutions has been distributed, under globalization, among at least three sides (local social assessment, formal academic assessment, global assessment).

The educational system in the Algerian universities knows a pedagogic reform after several reforms, including recently, where the LMD system was adopted. LMD is an abbreviation of terms (bachelor, master and doctorate) as an alternative to the "classical" system in 2004, which is an important and serious step towards the Algerian university's involvement in the global systems of quality of higher education.

Algerian legislator has tried through this global educational system to reconsider the Algerian university's adaptation to the economic and social environment, assess its ability to respond to secondary students' flows, and try to provide a guidance system that accommodates academic and professional desires while complying with international standards in the evaluation, ranking and classification of universities; where universities had entered the world of competition to ensure the quality of higher education.

Keywords: *university, pedagogical reform, university education system, quality of higher education.*

المقدمة:

لم تعد الجامعة بصفة عامة و-الجامعة الجزائرية بصفة خاصة- مؤسسة فوق التقييم متعالية عما يجري في المجتمع المحلي والدولي، سيما وأن تقييم كفاءة المؤسسات الجامعية أصبح موزعا في ظل العولمة بين ثلاث جهات على الأقل (تقييم اجتماعي محلي، تقييم أكاديمي رسمي، تقييم عالمي). هذا الأمر استلزم إعادة النظر في تكيف الجامعة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي، وتقييم قدرتها على الاستجابة لتدفقات الطلبة من الثانوي، ومحاولة توفير نظام توجيهي يستوعب الرغبات الأكاديمية والمهنية، وفي الوقت نفسه مواكبا للمعايير الدولية في تقييم وترتيب وتصنيف الجامعات حيث دخلت الجامعات عالم المنافسة لضمان جودة التعليم العالي .

يعرف النظام التعليمي في الجامعات الجزائرية تطورا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وقد عرف عدة إصلاحات بما فيها إصلاحات 1971، ناهيك عن الإصلاحات الأخيرة وتبني نظام (ل.م.د) وهي ترجمة للمصطلحات (ليسانس وماستر ودكتوراه) بديلا عن النظام "الكلاسيكي" في سنة 2004، والذي يعتبر خطوة هامة وجادة نحو انخراط الجامعة الجزائرية في الأنظمة العالمية لجودة التعليم العالي .

لم يكن من السهل على الطالب والأستاذ في الوقت نفسه تغيير نظام تعليمي كلاسيكي بدأ العمل به منذ ثلاثين سنة، واستبداله بنظام مختلف كلياً من حيث مدة الدراسة والشهادة الجامعية وقيمتها، لكن الحكومة الجزائرية عن طريق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فتحت المجال للنقاش مع المختصين والمنظمات

الطلابية، والممثلين عن الوزارة المعنية والطلبة حول هذا النظام التعليمي، وذلك أملاً في تحديد مكان الخلل والمشاكل التي يمرّ بها الطلبة لضمان الجودة في التعليم، وهي خطوة ليست اختيارية بقدر ما هي ضرورية فرضتها حتمية مواكبة المتغيرات العالمية لقيادة الجامعة نحو الجودة.

ولمحاولة رفع التحصيل العلمي، عملت الدولة بمختلف مؤسساتها الدستورية والإدارية مجسدة في قرارات وزيرها على إرساء، وسنّ مجموعة من النصوص التنظيمية التي تعمل على إعادة النظر في سيرورة الإصلاح البيداغوجي، بعد أن كشف تطبيق نظام (ل.م.د) في بدايته خلافاً كبيراً من خلال:

* ضعف خبرة الأساتذة (فرق التكوين الأكاديمية) في إعداد مشاريع التكوين وفق المعايير العالمية لجودة المعرفة الجامعية.

* ضعف خبرة المصالح البيداغوجية في إدارة التنوع وضبط حركية الطلبة وفق منظور اتجاه التكامل المعرفي من الجذوع المشتركة إلى التخصصات الأكاديمية .

* الإشكالات التي صادفت الطلبة سواء على المستوى المنهجي الدراسي أو حتى على المستوى المهني، مما رتب قلق وتوتر في التواصل الاجتماعي، النفسي والبيداغوجي للطالب مع المحيط الجامعي.

من هذا المنطلق تتمحور الإشكالية التي تؤطر الدراسة في مايلي :

ما مدى تكريس الجامعة الجزائرية لمعايير الجودة في التعليم العاليين خلال تبني قواعد الإصلاح في النظام التعليمي الجديد (ل م د)؟

تتفرع عن الإشكالية الرئيسية مجموعة تساؤلات فرعية:

- ماهي مجمل النصوص التنظيمية -الترسانة القانونية - التي أطرت تنظيم وسير نظام (ل م د) وفق آخر إصلاحاته و تعديلاته؟

-في ما تتمثل معالم الإصلاح في المنهج الدراسي التعليمي لنظام (ل م د)؟ وماهي الميكانيزمات التي سخرتها الدولة لضمان الجودة في التكوين والتعليم ؟

-مامدى تمكّن الطالب الجامعي من الاندماج مع محيطه الخارجي ؟

-مامدى مواكبة نظام (ل م د) التعليمي للمتغيرات المحلية والدولية في سياق تطوير خبرة الأداء الجامعي المعرفي بشقيه (التدريسي والبحثي)؟

منهج الدراسة:

لتحليل إشكالية الدراسة اتبعنا **المنهج التحليلي الاستقرائي** في أغلب جوانب الموضوع، وذلك بتحليل واستقراء النصوص القانونية المؤطرة لنظام (ل م د) بكل ضوابطه ، ناهيك عن **المنهج الوصفي** حيث وصفنا الإشكالات التي أفرزها النظام التعليمي الجديد في ظل إصلاح المنظومة التعليمية الشامل، وما ترتب عليه من ضرورة انتهاز آلية المرافقة البيداغوجية، وللتكوين وللحركية داخل وخارج التراب الوطني للطالب وحتى للأستاذ الجامعي حديث

التوظيف، وهذا بالنظر للصعوبات التي اعترضت الطالب الجامعي خاصة في تكيفه مع المناهج الدراسية الجديدة، وصعوبة انسجام فواعل الأسرة الجامعية بنظامها الجديد مع المحيط الخارجي.

أهداف الدراسة:

- إنَّ هاجس النظم المتخلفة والسائرة في طريق النمو هو مسايرة الدول المتطورة فيما وصلت له من انفتاح فكري لمواجهة ما تصنعه آلة العولمة، ولا سبيل لذلك إلا بالتربية والتعليم بعد أن أثبتت التجارب العالمية أن النمو الاقتصادي مقرون بعدة مؤشرات أهمها: البعد العلمي والأكاديمي والإداري والبيئي.
- لقد فرضت العولمة والثورة التكنولوجية والمعلوماتية الحاصلة في العالم تحديات، ورهانات استلزمت خضوع العديد من الدول لحتميتها ، والجزائر من بين الدول التي وجدت نفسها في ميزان التغيير لا محالة، لأنَّ التعليم العالي في الجامعات مبني على الاتفاقيات والتعاون بين الدول .
- هذا الوضع استلزم البحث عن صيغ وبرامج ومناهج جديدة تتلاءم مع التطورات الحاصلة على المستوى الدولي الذي خلق فضاء جامعي موحد وهو نظام (ل م د)، وهي ترجمة للمصطلحات (ليسانس وماستر ودكتوراه).
- خلق الانسجام والتناغم بين الشهادات الجزائرية والأجنبية وتسهيل حركية تنقل الطلبة.

لتحليل إشكالية الدراسة الرئيسية والتساؤلات الفرعية المنبثقة عنها ننتهج الخطة التالية:

المحور الأول: الإطار القانوني التنظيمي والبيداغوجي للنظام التعليمي (ل م د).

المحور الثاني: الوصايا-المراقبة البيداغوجية- للطلاب الجامعي لدى مؤسسات التعليم العالي.

المحور الثالث: تلازم التكوين وتحسين المستوى للطلبة في الخارج مع قواعد نظام (ل م د).

المحور الأول: الإطار القانوني التنظيمي والبيداغوجي للنظام التعليمي (ل م د):

إنّ هاجس النظم المتخلفة والسائرة في طريق النمو هو مسايرة الدول المتطورة فيما وصلت له من انفتاح فكري لمواجهة ما تصنعه آلة العولمة، ولا سبيل لذلك إلا بالتربية والتعليم بعد أن أثبتت التجارب العالمية أن النمو الاقتصادي مقرون بعدة مؤشرات أهمها: البعد العلمي والأكاديمي والإداري والبيئي.¹

لقد فرضت العولمة والثورة التكنولوجية والمعلوماتية الحاصلة في العالم تحديات، ورهانات استلزمت خضوع العديد من الدول لاحتيمتها ، والجزائر من بين الدول التي وجدت نفسها في ميزان التغيير لا محالة، لأنّ التعليم العالي في الجامعات مبني على الاتفاقيات والتعاون بين الدول .

هذا الوضع استلزم البحث عن صيغ وبرامج ومناهج جديدة تتلاءم مع التطورات الحاصلة على المستوى الدولي الذي خلق فضاء جامعي موحد وهو نظام (ل م د) ، وهي ترجمة للمصطلحات (ليسانس وماستر ودكتوراه).²

إنّ هذا الإصلاح الشامل في المنظومة التعليمية الجامعية عرف موجة من السخط والغضب على تبنيه من الطلبة، نظرا للإشكالات التي صادفتهم سواء على المستوى المنهجي الدراسي، أو حتى على المستوى المهني من خلال إشكالية معادلة الشهادات.

ولمحاولة الحد من هذه الصعوبات وتفعيل إنجاح هذا النظام التعليمي عملت الدولة بمختلف مؤسساتها الدستورية -من رئيس الجمهورية، الوزير الأول، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مجسدة في قرارات وزيرها- على إرساء و سن مجموعة من النصوص التنظيمية التي تعمل على تأطير نظام (ل م د)، وذلك من خلال بلورة المرافقة البيداغوجية للطلاب باعتباره النواة، لتنتقل في مرحلة ثانية إلى إرساء المرافقة البيداغوجية حتى بالنسبة للأستاذ الجامعي حديث التوظيف، وذلك بهدف إزالة كل العقبات لتحقيق التناغم الحقيقي بين الجامعة والمحيط الخارجي .

¹-اليزيد نذيرة، «صعوبات تطبيق نظام (ل م د) حسب تصورات الأساتذة الجامعيين في الجامعة الجزائرية" ، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية -جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي، العدد 10، مارس 2015، ص157.

²-نشأ نظام ل م د في البلدان الانجلوسكسيونية لدواعي تحسين نوعية التعليم العالي، وهو نظام معتمد منذ زمن طويل في جامعات أمريكا الشمالية، وكندا، والجامعات البريطانية .

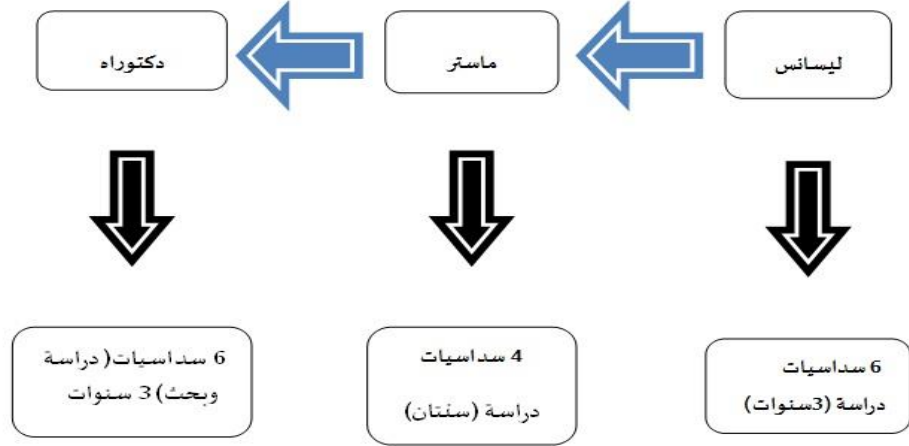
دخل هذا النظام حيز التنفيذ في أوروبا في السنوات الأخيرة ابتداءا من سنة 1998 في جامعة الصوريون بفرنسا، عملت بعدها 40وزارة لدول أوروبية لجعل أنظمتها التعليمية الجامعية متقاربة من أجل خلق فضاء جامعي أوروبي موحد في سنة 2010.

نقلا عن : بوزيد ساسي هادف ورانية هادف، «المرافقة البيداغوجية في الجامعة الجزائرية في ظل الإصلاح الجامعي الجديد"، مركز نقد وتنوير للدراسات الإنسانية، يونيو 2015، منشورة على الموقع الالكتروني، تاريخ الإطلاع 2017\8\3، الساعة 17.00، ص2

الرابط الالكتروني Tanwair.com

أولاً: مبادئ النظام التعليمي الجديد (ل م د):

يعتبر اختيار الجزائر لنظام (ل م د) مسعى يقف عند كل خلل، ويستجيب للأهداف ويسمح بمقروئية أفضل للشهادات، كما يعمل على تحقيق التناغم بين النظام الوطني والأنظمة العالمية، خاصة بأنه نظام للتكوين العالي يرمي إلى بناء الدراسة الجامعية على ثلاث مراحل³:



أ- قواعد تنظيم الدراسة في نظام (ل م د):

تنظم الدراسة في نظام ل.م.د. على شكل وحدات تعليمية سداسية *وحدة التعليم الأساسية (و.ت.أ.): تحتوي على مقياس أو عدة وحدات وتتمثل هذه الوحدات⁴ في ما يلي: مقاييس أساسية بالنسبة للتخصص.

*وحدة التعليم المنهجية (و.ت.م.): التي تمكن الطالب من اكتساب الذاتية في العمل.

*وحدة التعليم الاستكشافية (و.ت.إ.): التي تمكن الطالب من التعمق، التوجيه، المعابر .

*وحدة التعليم الأفقية (و.ت.أ.) وقد كانت تسمى سابقا بوحدة التعليم العرضية: تعليم مخصص لإعطاء الطالب أدوات مثل: اللغة، الإعلام الآلي.

ولقد صدرت العديد من النصوص القانونية المنظمة لكيفيات التقييم والتدرج والتوجيه في تطوري الدراسات لنيل شهادة الليسانس والماستر، بالإضافة إلى تحديد القواعد المشتركة للتنظيم والتسيير البيداغوجيين للدراسات الجامعية لنيل شهادتي الليسانس والماستر والمتمثلة في مايلي :

³-المادة 16 من القرار الوزاري 712، المؤرخ في 3 نوفمبر 2011، والمتضمن لكيفيات التقييم والتدرج والتوجيه في تطوري الدراسات لنيل شهادتي الليسانس والماستر، (النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي سنة 2011، الثالثي الرابع)، ص3.

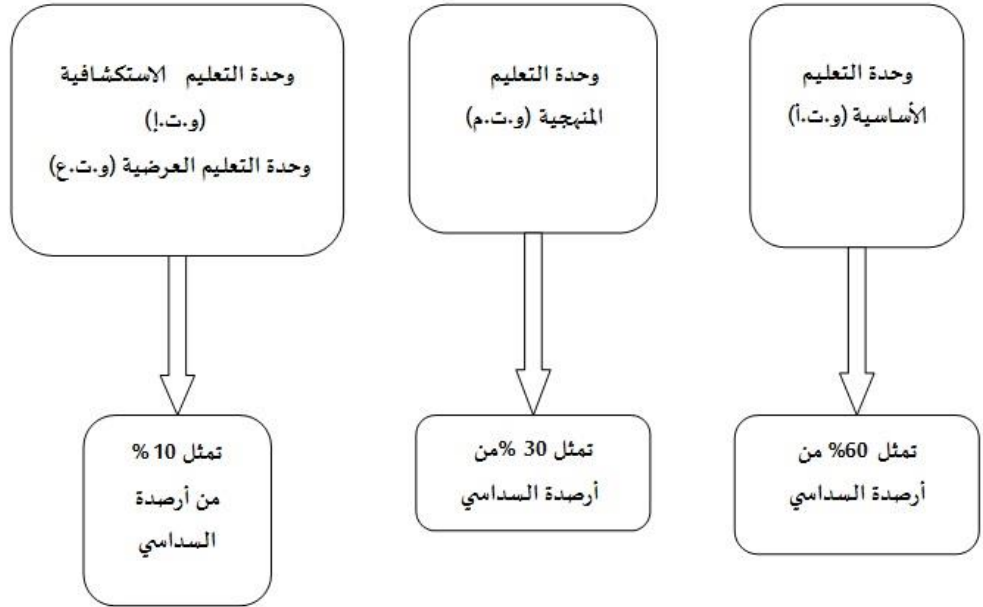
⁴-المواد 5 و6 و7 و8 من القرار 712، المرجع السابق، ص 2.

-المرسوم التنفيذي رقم 08-265 المؤرخ في 19 أوت سنة 2008 والمتضمن نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس و شهادة الماستر وشهادة الدكتوراه.

-القرار الوزاري رقم 136 المؤرخ في 20 جوان سنة 2009 المحدد للقواعد المشتركة للتنظيم والتسيير البيداغوجيين .

-القرار الوزاري رقم 137 المؤرخ في 20 جوان 2009 المتضمن كيفيات التقييم والانتقال.

وزن وحدات التعليم: هو نظام للتكوين العالي يرمي إلى بناء الدراسة على ثلاث رتب:⁵



ب-آليات تنظيم التكوين:

ينظم التكوين لنيل شهادة الليسانس أو شهادة الماستر حسب ميادين التكوين⁶، وحسب الشعب⁷ والتخصصات⁸ ويقدم هذا التكوين على شكل مسالك نموذجية.

تحدد مسالك التكوين الواجب تحصيلها من قبل الطالب.

ينظم التعليم في كل مسلك تكوين في سداسيات تتضمن وحدات تعليمية .

⁵- المواد 2-3-4 من القرار 712، المرجع السابق، ص 1-2.

⁶- يعتبر ميدان التكوين مجموعة منسجمة من الشعب والتخصصات التي تترجم مجال الكفاءات التي تضطلع بها مؤسسة التعليم العالي.

⁷- يعتبر الشعب تفرعا لميدان التكوين وتحدد خصوصية التعليم داخل هذا الميدان.

⁸- يعتبر التخصص تشعبا للفرع، يمكن للشعبة أن تكون أحادية التخصص أو متعددة التخصصات.

تتكون الوحدة التعليمية كما نصت عليه المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 265/08 المؤرخ في 17 شعبان عام 1429 الموافق 19 غشت سنة 2008، المتضمن نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس و شهادة الماستر وشهادة الدكتوراه، من مادة أو أكثر، تقدم وفق عدة أشكال من التدريس: (دروس، أعمال موجهة، أعمال تطبيقية، محاضرات، ملتقيات، مشاريع، تریصات).

تقاس الوحدة التعليمية والمواد المشكلة لها بالأرصدة، على حسب الحجم الساعي للسداسي الضروري لاكتساب المعارف والمؤهلات، وذلك عن طريق أشكال التعليم المذكور في المادة 56 أعلاه، وكذلك حسب حجم النشاطات الواجب على الطالب القيام بها في نفس السداسي (عمل شخصي، تقرير، مذكرة).

يعادل الرصيد الواحد حجما ساعيا ما بين 20 و 25 ساعة في السداسي، و يشمل ساعات التدريس المقدمة للطالب عن طريق مختلف أشكال التعليم المذكورة في المادة 56 أعلاه، و كذا الساعات المقدره للعمل تحدد القيمة الإجمالية للأرصدة المسندة للوحدات التعليمية المكونة للسداسي بثلاثين (30) الشخصي للطالب رصيذا.

يعتبر المسلك النموذجي ترتيبا منسجما للوحدات التعليمية المكونة للمسار الدراسي المحددة من قبل فريق التكوين ضمن إطار عرض التكوين.

يحتوي كل سداسي -الذي يعتبر المدة الدورية للتعليم -عددا محددًا من الأسابيع المخصصة للتعليم وللتقييم، وهي تتراوح بين 14 و 16 أسبوعا في السداسي الواحد.

يمثل الرصيد حجما ساعيا يتراوح بين 20 و 25 ساعة في السداسي ويشمل ساعات التعليم المقدم للطالب في أنماط التعليم، وساعات عمل الطالب الذاتية.

إنّ الأرصدة قابلة للترصيد يعني كل تصديق على وحدة تعليم أو مادة يترتب عليه اكتساب نهائي للأرصدة، وهي قابلة للتحويل يعني أنه بإمكان الطالب الحاصل عليها أن يستعملها في مسار تكويني آخر (شريطة قبول ذلك من طرف فرقة التكوين)¹⁰.

-ينظم التكوين لنيل شهادة الليسانس أو شهادة الماستر حسب ميادين التكوين وحسب الشعب والتخصصات، ويقدم هذا التكوين على شكل مسالك نموذجية .

يسمح هذا التنظيم للطالب باختيار المسلك النموذجي أو بناء مسلك تكوين فردي يوافق مؤهلاته ومشروعه المهني المستقبلي.

-يتضمن التكوين حسب المسالك المتعددة، تعليما نظريا و منهجيا وتطبيقيا، يمكن أن يتضمن التكوين وفقا

⁹- المرسوم التنفيذي رقم 265/08 المؤرخ في 17 شعبان عام 1429، الموافق 19 غشت سنة 2008، المتضمن نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس وشهادة الماستر وشهادة الدكتوراه، (جريدة رسمية سنة، 2008 عدد 48، صفحة 5-8).

¹⁰-المواد 33-36-37 من القرار 712، المرجع السابق، ص 7-8.

لأهدافه، علاوة على ضمان اكتساب الطلبة ثقافة عامة، عناصر ما قبل تمهينية وعناصر تمهينية، ومشاريع فردية أو جماعية، وتربص أو عدة تربصات، وكذا تعلم طريق العمل الجماعي واستعمال مصادر التوثيق و وسائل الإعلام الآلي، وكذا التحكم في اللغات الأجنبية.

كما يمكن أن يتضمن التكوين أيضا تحرير مذكرة أو تقرير تربص أو إنجاز مشروع نهاية الدراسة يمكن أن يتضمن التكوين في الطور الثاني تدريباً للطالب على البحث، يكون الهدف من مذكرة التخرج . التي يعدها تنمية قدرات المترشح على البرهنة والتفكير العلميين، والاستنتاج وشرح نتائج البحث والوقائع وتدوينها في شكل قابل للاستغلال، ولا بد أن تستجيب مذكرات الماستر للأهداف البيداغوجية للتكوين من جهة، ولأهداف البحث والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى.¹¹

ينظم التعليم في كل مسلك تكوين في سداسيات تتضمن وحدات تعليمية .

1- تنظم مسالك التكوين لنيل شهادة الليسانس في سنة (06) سداسيات تتضمن ثلاث (03) مراحل¹²:

مرحلة التكيف والاندماج في الحياة الجامعية واكتشاف مختلف عروض التكوين والمبادئ الأولية للتخصصات.

2-مرحلة تعميق المعارف الأساسية المتعلقة بالتخصص المختار وترسيخ المعارف والتوجيه التدريجي .

3-مرحلة التخصص، وتسمح باكتساب المعارف والمؤهلات في المسلك والفرع المختار .

تنظم مسالك التكوين لنيل شهادة الماستر في أربعة (04) سداسيات تضمن مرحلتين¹³ :

1-تخصص للتعليم المشترك لعدة شعب، أو تخصصات لنفس ميدان التكوين وكذا لتعميق المعارف والتوجيه التدريجي .

2- تتضمن تخصص التكوين وتدريب الطالب على البحث وتحرير مذكرة.

ثانياً : عوائق نجاح نظام (ل م د) و بروز متطلبات التكفل بالطالب الجامعي:

ألغت الوزارة أحكام القرارين السابقين (136- 137) بموجب قرارين جديدين بعد الصعوبات في تحصيل نتائج إيجابية لنجاح الطلبة في نظام (ل م د) ، حيث صدر القراران الجديدان اللذان أعادا كفاءات التقييم والتدرج وهما :

-القرار الوزاري رقم 14711¹⁴ الذي يحدد القواعد المشتركة للتنظيم والتسيير لنيل الشهادات وهو الساري المفعول حالياً ويحدد لنا :

¹¹-حسب مضمون المادتين 2و3من القرار رقم 362 مؤرخ في 9 جوان 2014، يحدد كفاءات إعداد ومناقشة مذكرة الماستر، (النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي سنة 2014 ، الثلاثي الثاني).

¹²-المادة 16 من القرار 712، المرجع السابق ، ص 3.

¹³-المادة 17 من القرار 712، المرجع السابق ، ص 3.

¹⁴- القرار الوزاري رقم 711 ، المؤرخ في 3 نوفمبر 2011، يحدد القواعد المشتركة للتنظيم والتسيير لنيل الشهادات، (النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي سنة 2011، الثلاثي الرابع)، وهو الساري المفعول حالياً.

*نمط الدروس، الحق في العطلة الأكاديمية، كيفية سير الامتحانات، المواضبة والغياب في الأعمال الموجهة والتطبيقية، الغياب في الامتحانات، التخلي عن الدراسة وإعادة الإدماج، المداولات وإنقاذ الطلبة ، ترتيب وتوجيه الطلبة .

-القرار الوزاري 712 المؤرخ في 3 نوفمبر 2011 والمتضمن كفايات التقييم والتدرج والتوجيه السالف الذكر، ويحدد لنا هذا القرار :

* المبادئ العامة لنظام ل م د، التسجيل وإعادة التسجيل ، تنظيم التعليم، مراقبة المعارف و المؤهلات، التدرج في الدراسات الليسانس والماستر .

ولقد برزت ضرورة التفكير في طريقة تُقَرَّب وتُسهَّل عملية تكيف الطالب الجامعي مع محيطه الجديد ،وذلك بوضع آليات ضمن العملية البيداغوجية في شكل جديد أطلق عليه "المرافقة البيداغوجية أوالوصايا"،الهدف منها التركيز على تقريب الفوارق بين الطالب والأستاذ أثناء تكوينه لشخصيته كطالب جامعي، ومحاولة تسهيل مهمة اندماجه في الحياة الجامعية بنظامها الجديد .

المحور الثاني:الوصايا-المرافقة البيداغوجية- للطلاب الجامعي لدى مؤسسات التعليم العالي:

لقد قاد الإصلاح الشامل لمنظومة التعليم العالي بشكل حتمي للنظر بعمق إلى متطلبات التكفل والمرافقة للطلاب الجديد العهد بالجامعة، وذلك بالنظر للتعقيدات التي ستصادفه ضمن متطلبات التكوين الجامعي الجديد والتي يمكن تحديد أهدافها¹⁵ الأساسية في :ضمان تكوين نوعي ،-تحقيق التناغم الحقيقي مع المحيط السيوسيو اقتصادي عبر تطوير كل التفاعلات الممكنة بين الجامعة وعالم الشغل،-الانفتاح أكثر على التطورات العالمية و تشجيع التبادل والتعاون الدوليين ،-إرساء الحكم الراشد المبني على المشاركة والتشاور،-إنشاء فضاءات جامعية إقليمية ودولية.

أولاً: الإمكانيات المسخرة لتأطير المرافقة البيداغوجية :

إنّ المرافقة البيداغوجية أو مهمة الإشراف ضرورة وحتمية أفرزها نظام ل م د في حد ذاته ، حيث أن البرامج تركز على عنصر النشاط الشخصي للطلاب الذي يحتاج إلى مهارات لاستغلال مرافق البحث العلمي، ومنه القضاء على سلبية الطالب لضمان ديناميكية فعالة بين الطالب والأستاذ والإدارة ،نترجم إلى متخرجين ذي جودة عالية.¹⁶

¹⁵-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر ،إصلاح التعليم العالي ،2007،ص12.

¹⁶-نادية بوضياف بن زعموش وحورية تارزولت عمروني ،"المرافقة البيداغوجية في نظام ل م د خطوة نحو جودة التعليم العالي "،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،جامعة قاصدي مرباح -ورقلة -، مداخلة منشورة على الرابط الالكتروني،تاريخ الاطلاع 2017\8\6 ،الساعة 8:30 https://fshs.univ-ouargla.dz،ص4.

¹⁷-بوزيد ساسي هادف ورائية هادف ،المرجع السابق ،ص4.

يُعدّ الإشراف "بصفة عامة فن من فنون التسيير"¹⁷، وهو مبني على العلاقة التكوينية بين الأستاذ المشرف والطالب المتعلم المبتدئ في الجامعة لتقديم مجموعة من المعلومات العملية (توعية، إرشادات، توجيهات). إن فكرة مرافقة الطالب أو الإشراف عليه لم تكن مكرسة قبلا في الجامعة الجزائرية إلا في مواطن قليلة جدا، برزت بشكل ملحوظ إلا في الإشراف على مذكرات التخرج، وقد كان الإشراف في هاته الحالات إشرافا أكاديميا منهجيا، لكن نظرا لتبني الجزائر للإصلاحات التعليمية الجديدة أصبحت مرافقة الطالب أمرا ملحا ومهمة واجبة، وذلك بهدف تحقيق قفزة نوعية في مردودية التعليم العالي .

هذا الهدف الرئيسي بالإضافة لأسباب¹⁸ أخرى سببت أضرارا جسيمة بالجامعة الجزائرية، جعلت المشرع يتبنى فكرة المرافقة بشكل جدي، وقد سخر لذلك مجموعة من الأدوات المادية والبشرية بموجب نصوص تنظيمية (مراسيم رئاسية وتنفيذية وقرارات وزارية) .

إن الإشراف مهمة متابعة ومرافقة دائمة لطالب السنة الأولى¹⁹ خاصة بهدف تمكينه من الاندماج في الحياة الجامعية، وتسهيل حصوله على المعلومات حول عالم الشغل، حسب ما ورد في نص المادة 2 من المرسوم التنفيذي 03-09 المؤرخ في 3 يناير 2009، الذي يحدد مهمة الإشراف ويحدد كفاءات تنفيذها. من الناحية العملية تم تطبيق وتفعيل المرافقة البيداغوجية لجميع مستويات الطلبة، وليس لطلبة السنة الأولى فقط وهذا بالنظر للصعوبات التي صادفت الطلبة بخصوص تغيير المسارات والتخصصات والتعديلات المتعاقبة في برامج ومسارات التكوين في نظام (ل م د).

وبهذه الصفة، تكتسي مهمة الإشراف جوانب عديدة²⁰، منها على الخصوص:

* الجانب الإعلامي والإداري، ويأخذ شكل الاستقبال والتوجيه والوساطة،

* الجانب البيداغوجي ويأخذ شكل الموافقة في التعلم وتنظيم العمل الشخصي للطلاب ومساعدته في بناء مساره التكويني،

* الجانب المنهجي، ويأخذ شكل تلقين مناهج العمل الجامعي، بصفة فردية وجماعية،

* الجانب التقني، ويأخذ شكل التوجيه في استعمال الأدوات والدعائم البيداغوجية، * الجانب النفسي، ويأخذ شكل

تحفيز الطالب وحثه على متابعة مساره التكويني،

¹⁸ من أسباب اعتماد مهمة الإشراف بالجامعة الجزائرية أيضا: ارتفاع نسبة الرسوب المدرسي، تزايد عدد الطلبة في الجامعات، إنشاء مسارات قصيرة بظهور نظام ل م د، ظهور مفاهيم جديدة على الطالب الجزائري كالفروض، والانتقال بديون، نظام الأرصد و الوحدات التعليمية، مسالك التكوين... الخ

¹⁹ تنص المادة 3 فقرة أولى من المرسوم التنفيذي رقم 03-09 مؤرخ في 6 محرم عام 1430 الموافق 3 يناير سنة 2009، يوضح مهمة الإشراف ويحدد كفاءات تنفيذها **(جريدة رسمية سنة 2009، عدد 1، صفحة 27-28)** "ينظم الإشراف من قبل مؤسسات التعليم العالي لفائدة طلبة السنة الأولى من الطور الأول".

²⁰ المادة 2 فقرة 2 من المرسوم التنفيذي 03-09، المرجع السابق، ص 27.

*الجانب المهني، ويأخذ شكل مساعدة الطالب على إعداد مشروعه المهني .

أ-الإمكانيات المادية المسخرة لتفعيل المرافقة البيداغوجية للطالب الجامعي:

تتمثل الإمكانيات المادية في المبالغ المالية والتي تسمى مكافأة الإشراف التي تدفع للمشرف أو المرافق البيداغوجي كل ثلاثة أشهر²¹، على أساس ساعات إضافية محددة بأربع ساعات أسبوعياً بحد أقصاه تسعة (9) أشهر²²، ويكون ذلك بموجب إلتزام فردي بين المشرف ومسؤول المؤسسة)، كما سخرّ المشرّع لمهمة الإشراف وسائل مادية وقانونية أخرى نستشفها من نص المادة 7 من المرسوم التنفيذي 09-03، حيث تضع مؤسسات التعليم العالي تحت تصرف المشرف وسائل ضمان مهمته، وتتمثل على الخصوص في :
-فضاء ملائماً للاتصال بالطالب، وقد خصصت جل الجامعات فضاءات الانترنت بالإضافة لقااعات الدعم الخاصة بالإعلام الآلي لجميع الطلبة.
-النصوص التنظيمية التي تنظم السير البيداغوجي والإداري للمؤسسة.
-المعلومات المتعلقة بأشكال التكوين المقترحة من مؤسسات التكوين العالي الأخرى.
-كل معلومة مفيدة حول المحيط الاجتماعي والاقتصادي لتوجيه الطالب في اختياراته في مساره التكويني وفي اختياراته المهنية .

ب-الإمكانيات البشرية المسخرة لتفعيل المرافقة البيداغوجية للطالب الجامعي:

أما الإمكانيات البشرية فتمثلت في إسناد مهمة الإشراف للمشرف أو المرافق البيداغوجي حسب المادة 4فقرة 1 من المرسوم التنفيذي 09-03، حيث يضمن الأستاذ الباحث الممارس في المؤسسة مهمة الإشراف، كما حددت ذلك أيضاً المادة 8 من المرسوم التنفيذي 08-130²³ بأنه يمكن دعوة الأساتذة الباحثين في إطار التكوين العالي لممارسة الإشراف الذي يتطلب متابعة دائمة و بهذه الصفة يتولى المشرف أو المرافق البيداغوجي بصفة مفصلة المهام التالية:
-مساعدة الطالب في عمله الشخصي (تنظيم و تسيير جدول توقيته والتعرف على وسائل العمل الخاصة بالجامعة)،-مساعدة الطالب في أداء عمله التوثيقي (التحكم في الآلات البيبليوغرافية واستعمال المكتبة).
-مساعدة الطالب على اكتساب تقنيات التقييم والتكوين الذاتيين.

²¹-المادتين 10 و 12 من المرسوم التنفيذي 09-03، المرجع السابق،ص28.

²²-المادة 6 من المرسوم التنفيذي 09-03، المرجع السابق،ص27.

²³- المادة 8 من المرسوم التنفيذي 08-130 ، المؤرخ في 3ماي 2008، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث،جريدة رسمية عدد 23 ،الصادرة بتاريخ 4 ماي 2008،ص 20.

وأهم جانب يراعيه المشرف هو الحالة النفسية للطلاب ، إذ هو ملزم بتحفيز الطالب على متابعة مساره التكويني من خلال غرس الثقة بالنفس وإعطاءه صورة إيجابية عن قدراته ، والتي يجب تقويتها و تميتها بهدف مساعدته على الاندماج في الوسط الجامعي ، وخلق روح العمل الجماعي لديه، كل هذه الأهداف والوصول لها يتوقف على قدرة المشرف في خلق جسر تواصل بينه وبين الطلبة .

يُقيم نجاح المشرف من فشله في مرافقة الطالب الجامعي من خلال التقييم الدوري الذي يخضع له من فريق ميدان التكوين ورئيس القسم، وذلك من خلال التقرير الذي يرفعه عن نشاطاته كل ثلاثة أشهر . ويراعى في تقييم نشاط المشرف مدى رضا الطلبة عنه، وبناء على نتيجة هذا التقييم يحدد الإلتزام به أو يلغى²⁴. لا تقتصر مهمة الإشراف على الأستاذ الباحث فقط ، فقد أوكل المشرع الجزائري هذه المهمة أيضا للطلبة المتقدمين في مساهم الدراسي (طلبة الماستر والدكتوراه) تحت مسؤولية أستاذ باحث مكلف بالإشراف ، حسب ما ورد في الفقرة 2 من المادة الرابعة من المرسوم التنفيذي 03-09 المنظم لمهمة الإشراف، ولتعزيز مهمة المرافقة البيداغوجية للطلاب الجامعي صدر قرار وزاري رقم 713²⁵، يحدد تشكيلة لجنة الإشراف وسيرها حيث تتكون هذه اللجنة من مدير المؤسسة ،نائبه المكلف بالبيداغوجيا،مسؤولو ميادين التكوين بالإضافة للأساتذة الباحثين المشرفين الذين يترك تعيينهم لتقدير مدير المؤسسة.

ثانيا :تقييم نجاعة المرافقة البيداغوجية للطلاب الجامعي :

انطلقت في الجزائر العاصمة في بداية شهر جانفي من سنة(2016) أشغال الندوة الوطنية لتقييم وتقويم نظام "ل.م.د" في الجامعة الجزائرية، وهذا بمشاركة أزيد من 800 مشارك. وقد شهدت الندوة حضور أعضاء من الحكومة وممثلين عن اللجنة الوطنية للتقييم واللجنة الوطنية للتأهيل الجامعي ، واللجنة المكلفة بإرساء وضمان الجودة في التعليم العالي، فضلا عن ممثلين عن أكاديمية العلوم والتكنولوجيا ومؤسسات اقتصادية واجتماعية شريكة للقطاع، وتمّ خلال هذه الندوة تنظيم أربع ورشات خصصت لتحسين نوعية التكوين العالي وعلاقة الجامعة بالقطاع الاقتصادي والحكامة والحياة الطلابية. وقد أكد المدير العام للتعليم والتكوين بوزارة التعليم العالي، أن نظام " ل. م. د" يعرف نموا من سنة لأخرى، على الرغم من وجود بعض الإختلالات التي يجب استدراكها في البرامج وعروض التكوين التي تتماشى واحتياجات القطاعين الاقتصادي والاجتماعي .

²⁴-المادة 8 من المرسوم التنفيذي 03-09 ،المرجع السابق،ص28.

²⁵- المادة 2 من القرار 713 ،المؤرخ في 3نوفمبر 2011 ،المحدد لتشكيلة لجنة الإشراف وسيرها،(النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، سنة2011 ،الثلاثي الرابع).

في هذا الصدد حددت مجموعة من القرارات لبرنامج التعليمي القاعدي المشترك لشهادات الليسانس لكل الميادين، بعد ندوة اجتماع العمداء التي حدد فيها المشرفون الصعوبات التي اعترضت الطلبة ، وهذا بعد صدور: القرار رقم 75 المؤرخ في 2012 المتضمن إنشاء، تكوين، تنظيم وسير اللجنة البيداغوجية الوطنية للميدان ، والقرار رقم 129 المؤرخ في 6 مارس 2013 المتضمن إنشاء ندوة العمداء لكل ميدان.

ويمكن حصر عوائق عملية المرافقة البيداغوجية عمليا بعد مسيرة سبع سنوات من تبنيها في ثلاثة فواعل رئيسية وهم : (الطالب، الأستاذ المشرف أو المرافق البيداغوجي، عدم توحيد البرامج القاعدية والمسالك على مستوى الجامعة أو مؤسسات التعليم العالي) وذلك وفق العرض الآتي بيانه:

***الفاعل الرئيسي الأول "الطالب الجامعي":** على الرغم من أن مهمة الإشراف مخصصة تحديدا لفائدة الطلبة إلا أنهم قد أصبحوا يشكلون عائقا كبيرا في سبيل نجاح هذه الآلية، من خلال عزوفهم²⁶ عن الالتحاق بحصص المرافقة البيداغوجية وعدم الاتصال بالأساتذة المشرفين (المرافقين البيداغوجيين)، مما يعيق نجاعة المرافقة وعدم تحقيق النتائج المرجوة منها .

***الفاعل الرئيسي الثاني "الأستاذ المرافق":** قد يصبح الأستاذ المرافق البيداغوجي للطالب عقبة أمام نجاح عملية الإشراف عندما لا يكون ملما بمعالم نظام (ل م د)، ويجهل النصوص القانونية المتعاقبة المنظمة للنظام، ناهيك إذا كان المرافق البيداغوجي يفتقر للتأطير النفسي البيداغوجي الذي يمكنه من خلق تواصل بينه وبين الطالب، لأن أكثر ما يحتاجه الطالب في بداية تواصله بالمرافق هو الشعور بالراحة والطمأنينة والحصول على المعلومة الصحيحة في أنها.

فلا يمكن الجزم مسبقا بأن كل أستاذ باحث يمكن أن يكون مرافقا بيداغوجيا ناجحا إلا بعد خوض التجربة، لذا لابد من تحري الدقة عند اختيار المرافق البيداغوجي المناسب لضمان نجاح عملية الإشراف.

***الفاعل الرئيسي الثالث "عدم توحيد البرامج القاعدية على مستوى مؤسسات التعليم العالي":** إن كثرة البرامج ومشاريع التكوين في الليسانس والماستر عبر مختلف جامعات الوطن وتشعبها، جعل الأستاذ والطالب على السواء في حلقة مفرغة يصعب تحديد الروابط فيها، فما يلبث الأستاذ على فهم النصوص التنظيمية الأولى حتى تلغى بنصوص جديدة في السنة الموالية ؟

²⁶من الإجراءات التطبيقية لنجاعة المرافقة البيداغوجية- بجامعة قلمة نموذجا -تم برمجة الحصص ضمن جداول توقيت الطلبة مع تحديد القاعات ، وأسماء المرافقين البيداغوجيين بحصتين في الأسبوع، لكن للأسف لم يلتحق جل الطلبة بالأساتذة مما اضطرنا في كل مرة لتسجيل الغياب الجماعي ، لكن في السنتين الأخيرتين (2015\2016) و(2016\2017) سجلنا قفزة نوعية في الحضور عند بعض الأساتذة وطلبة الماستر خاصة ، بعد تفعيل حافز استفادة الطالب من الإنقاذ في مداوات نهاية السنة إذا كان مواظبا على الحضور في حصص المرافقة البيداغوجية ، بعد تقديم تزكية له من مرافقه البيداغوجي .

هذا الإشكال لمستة وزارة التعليم العالي بعد تخرج الدفعات الأولى من نظام (ل م د) ، والتي وجدت صعوبات في الالتحاق بالمسابقات لتشعب التخصصات وتفرعها ، الأمر الذي رتبّ ضياع لحظوظ الطلبة في مجالات عدة، من هنا سارعت الوزارة في إصدار مجموعة من النصوص التنظيمية عملت بموجبها على توحيد التعليم القاعدي (سنتين جذع مشترك) لكل التخصصات على مستوى الليسانس، وتوحيد معايير التخصص على مستوى الماستر لتوفر حظوظا أوفر للطلبة.

المحور الثالث: تلازم التكوين وتحسين المستوى للطلبة في الخارج مع قواعد نظام (ل م د):

يقوم نظام (ل م د) بصورة أساسية على تدعيم التكوين بالنسبة للأساتذة والطلبة على حد سواء ، حيث يركز ضمن مبادئه القاعدية على ضرورة تكوين طالب الماستر أو الدكتوراه بصيغ متعددة تكويننا داخليا وخارجيا، بل يسمح حتى بحركية الطلبة ضمن برامج واتفاقيات دولية تعمل بنفس المناهج التعليمية .

أولا: آليات تنظيم التكوين وتحسين المستوى بالخارج بالنسبة للطلبة:

في إطار تنظيم التكوين وتحسين المستوى في الخارج وتسييرهما بالنسبة لطلبة الدكتوراه والماستر عمل المشرع الجزائري على:

-إصدار المرسوم التنفيذي رقم 10-231 المؤرخ في 2 أكتوبر 2010 المتضمن القانون الأساسي لطالب الدكتوراه²⁷.

-صدر المرسوم الرئاسي رقم 14-196 المؤرخ في 6 يوليو سنة 2014 و المتضمن تنظيم التكوين و تحسين المستوى بالخارج وتسييرهما²⁸، وقد رافقت صدور هذا المرسوم مجموعة قرارات وزارية في سنة 2014 و في سنة 2015 تحت رقم 2010 تحدد معايير الإنتقاء للقبول في برنامج تحسين المستوى بالخارج .
لقد حددت المادتين 7 و 10 من المرسوم الرئاسي 14-196 أصناف المستفيدين من التكوين الإقليمي بالخارج:
-الطلبة المتحصلون على شهادات الطور الأول أو الطور الثاني،الأوائل في دفعات التخرج.
-الطلبة غير الأجراء المسجلون في الدكتوراه والطلبة المسجلون في السنة الثانية ماستر أو ماجستير و الطلبة المقيمون في العلوم الطبية في طور التكوين .
مع العلم أنه تمنح الأولوية للمسجلين في الدكتوراه على الأقل 50% بالنسبة لطلبة الدكتوراه الأجراء و غير الأجراء.

²⁷- مرسوم تنفيذي رقم 10-231 مؤرخ في 23 شوال عام 1431 الموافق 2 أكتوبر سنة 2010، يتضمن القانون الأساسي لطالب الدكتوراه، (جريدة رسمية سنة 2010، عدد 57، صفحة 14-15).

²⁸- مرسوم رئاسي رقم 14-196 مؤرخ في 8 رمضان عام 1435 الموافق 6 يوليوسنة ، يتضمن تنظيم التكوين وتحسين المستوى في الخارج وتسييرهما، (جريدة رسمية سنة 2014، عدد 42، صفحة 12-17).

ثانيا:برنامج ايراسموس +:

إن برنامج إيراسموس+ للاتحاد الأوروبي يهتم قطاعات التعليم والتكوين والشباب والرياضة، وهذا ابتداء من 2014 إلى غاية 2020، يهدف هذا إلى تعزيز الكفاءات وفرص العمل وتحديث التعليم، والتكوين، وتشغيل الشباب. كما يوفر هذا البرنامج نهجا متكاملًا ومبسطًا لسبعة برامج قائمة من خلال ثلاثة نشاطات رئيسية: الحركية، التعاون وإصلاح السياسات الموجهة لفائدة الشباب.

ثالثا: المشروع الوطني للتعليم عن بعد (الماستر عن بعد نموذجا):

قصد تخفيف نقائص التأطير، من جهة، وأيضا من أجل تحسين نوعية التكوين تماشيا مع متطلبات ضمان النوعية، تم إدخال طرائق جديدة للتكوين والتعليم، تتضمن إجراءات بيداغوجية جديدة خلال مسار التكوين، لهذا تم إطلاق المشروع الوطني للتعليم عن بعد، والذي يرمي إلى تحقيق أهداف تتوزع على ثلاثة مراحل: **المرحلة الأولى:** وهي مرحلة استعمال التكنولوجيا، المحاضرات المرئية على الخصوص، قصد امتصاص الأعداد الكبيرة للمتعلمين، مع تحسين محسوس لمستوى التعليم والتكوين (سياق على المدى القصير). **المرحلة الثانية:** تشهد اعتمادا على التكنولوجيات البيداغوجية الحديثة، تعتمد خاصة على الواب (التعلم عبر الخط أو التعلم الالكتروني)، وذلك قصد تحقيق ضمان النوعية (سياق على المدى المتوسط).²⁹ **المرحلة الثالثة:** هي مرحلة التكامل، وخلالها يصادق على نظام التعليم عن بعد ويتم نشره عن طريق التعليم "من بعد" بواسطة قناة المعرفة، التي يتعدى مجال استعمالها والاستفادة منها بكثير النطاق الجامعي، حيث تستهدف جمهورا واسعا من المتعلمين: أشخاص يريدون توسيع معارفهم، أشخاص يحتاجون لأمر متخصص، أشخاص في العقد الثالث من أعمارهم، مرضى متواجدون في المستشفيات، أشخاص في فترة النقاهة، الخ... ويرتكز التعليم عن بعد حاليا على شبكة منصة للمحاضرات المرئية والتعليم الالكتروني، موزعة على غالبية مؤسسات التكوين، والدخول إلى هذه الشبكة ممكن عن طريق الشبكة الوطنية للبحث (ARN).

²⁹ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم عن بعد، المشروع الوطني للتعليم عن بعد، تاريخ الإطلاع 2018\12،

<https://www.mesrs.dz/ar>

الخاتمة:

عرفت منظومة التعليم العالي في الجزائر عدة إصلاحات نتيجة الإختلالات التي واجهت الجامعة الجزائرية، وقد اعتمدت نظام "ل. م. د" منذ 2004 بهدف خلق الانسجام والتناغم بين الشهادات الجزائرية والأجنبية وتسهيل حركية تنقل الطلبة.

من خلال هذه الدراسة المختصرة لنظام الإصلاحات البيداغوجية، والتي كانت نتاج خلفية الإصلاحات الجديدة التي عرفت منظومة التعليم العالي بالجزائر، توصلنا إلى أنّ المعالجة العملية للوصول إلى جودة التعليم العالي تقتضي نجاعة المناهج التعليمية، المرافقة البيداغوجية والتكوين، لأنّ كل هذه المعايير تمثل أدوات تمكن الطالب الجامعي من تحقيق الانسجام بين تكوينه والمحيط الاجتماعي والاقتصادي .

إنّ نظام (ل م د) نظام عصري في جامعات العالم، لذلك كانت فكرة الوزارة في خلق جسر تواصل وتكوين يتماشى ومتطلبات العولمة، يبرز هذا جليا من خلال سنّ ترسانة قانونية غزيرة بهدف تجاوز كل المعوقات التي قد تصادف تحسين جودة التعليم العالي.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة المختصرة لقيادة الجامعة الجزائرية نحو الجودة إلى أهم النتائج التالية:

* إنّ نظام "ل م د" يعرف نموا من سنة لأخرى رغم وجود بعض الإختلالات التي تعمل وزارة التعليم العالي على استدراكها، وهذا من خلال فرق التكوين وندوة العمداء، واللجان الجهوية والوطنية في البرامج وعروض التكوين التي تتماشى واحتياجات القطاعين الاقتصادي والاجتماعي³⁰.

* إنّ التقييم الموضوعي لتجربة تبني نظام (ل م د) كشف عن ضعف كبير في خبرة الأساتذة (فرق التكوين الأكاديمية) في إعداد مشاريع التكوين وفق المعايير العالمية لجودة المعرفة الجامعية، وهو ما دفع بالوزارة الوصية إلى مراجعة بعض التطبيقات (كالتراجع في تنويع التكوين الجامعي، وإعادة توحيد الجذوع المشتركة، تقليص تفرع التخصصات وضبطها مركزيا، إعادة التسيير المركزي لمرحلة الليسانس).

* إنّ الإصلاحات المنتهجة تصب في اتجاه "عقلنة الإصلاح" أو ما سمي "بإصلاح الإصلاح"، وهذه التجربة تكاد تكون مكتملة الأركان في الجانب البيداغوجي وتشريعاته، حيث عرفت الجامعة الجزائرية نوعا من الاستقرار، ولتنتقل بذلك إلى مرحلة التقييم الجامعي وفق معايير الجودة العالمية³¹.

ومع كل هذا نجد أن الترسنة القانونية لتحسين تطبيق الإصلاح البيداغوجي لنظام التعليم العالي بالجامعة الجزائرية سخية جدا، تنتظر حسن التطبيق بجميع الآليات المسطرة لنجاحها من الفاعلين في قطاع التعليم العالي كل من موقعه، سواء الأستاذ الباحث أو المسؤولين أو الطالب، فالكل مسؤول على إنجاح هذا الإصلاح الذي يعتبر أساس تنمية القدرات الإنتاجية والفكرية للجامعة ولحسن تطبيق نظام (ل م د) الذي أصبحنا جزء منه.

³⁰-العايب سامية، "الإطار القانوني للتنظيم والسير البيداغوجي لنظام (ل. م. د)، اليوم الدراسي المعنون ب:الجامعة والمجتمع -علاقة الارتباط وأهلية الأداء- يومي 25/26 أفريل 2016، جامعة 8ماي 1945-قائمة-،الجزائر، ص 10.

³¹-هيئة تحرير مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، كلمة العدد 34"قيادة الجامعة نحو الجودة"،مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة 1،العدد 34،الجزائر، جوان 2016، ص 12.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر القانونية :

- المرسوم الرئاسي رقم 14-196 المؤرخ في 6 يوليو سنة 2014، والمتضمن تنظيم التكوين وتحسين المستوى بالخارج وتسييرهما، (جريدة رسمية سنة 2014، عدد 42) .
- المرسوم التنفيذي رقم 08-265 المؤرخ في 19 أوت سنة 2008، والمتضمن نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس وشهادة الماستر وشهادة الدكتوراه.
- المرسوم التنفيذي رقم 08-13 المؤرخ في 3 ماي 2008، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث، (جريدة رسمية عدد 23، الصادرة بتاريخ 4 ماي 2008).
- المرسوم التنفيذي رقم 09-03 المؤرخ في 3 يناير 2009، يحدد مهمة الإشراف ويحدد كفاءات تنفيذها، (جريدة رسمية سنة 2009، عدد 1) .
- المرسوم التنفيذي رقم 10-231 المؤرخ أكتوبر 2010، المتضمن القانون الأساسي لطالب الدكتوراه، (جريدة رسمية سنة 2010، عدد 15) .
- القرار الوزاري رقم 136 المؤرخ في 20 جوان سنة 2009، المحدد للقواعد المشتركة للتنظيم والتسيير البيداغوجيين .
- القرار الوزاري رقم 137 المؤرخ في 20 جوان 2009، المتضمن كفاءات التقييم والإنقال.
- القرار الوزاري رقم 711 المؤرخ في 3 نوفمبر 2011، الذي يحدد القواعد المشتركة للتنظيم والتسيير لنيل الشهادات، (النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي سنة 2011، الثلاثي الرابع) .
- القرار الوزاري 712 المؤرخ في 3 نوفمبر 2011، والمتضمن كفاءات التقييم والتدرج، (النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي سنة 2011، الثلاثي الرابع).
- القرار 713، المؤرخ في 3 نوفمبر 2011، المحدد لتشكيلة لجنة الإشراف وسيرها، (النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، سنة 2011، الثلاثي الرابع)
- القرار الوزاري رقم 362 المؤرخ في 9 جوان 2014، الذي يحدد كفاءات إعداد ومناقشة مذكرة الماستر، (النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي سنة 2014، الثلاثي الثاني).

ثانياً: المقالات :

- البيزيد نذيرة، "صعوبات تطبيق نظام (ل م د) حسب تصورات الأساتذة الجامعيين في الجامعة الجزائرية"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية -جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي، العدد 10، مارس 2015 .
- هيئة تحرير مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، كلمة العدد 34 "قيادة الجامعة نحو الجودة"، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة 1، العدد 34، الجزائر، جوان 2016 .

ثالثاً: المداخلات:

- العايب سامية، " الإطار القانوني للتنظيم والسير البيداغوجي لنظام (ل. م. د)، اليوم الدراسي المعنون ب:الجامعة و المجتمع -علاقة الارتباط و أهلية الأداء- يومي 25\26 أبريل 2016، جامعة 8ماي 1945-قالمة-،الجزائر،أفريل 2016.
- بوزيد ساسي هادف ورائية هادف، "المراقبة البيداغوجية في الجامعة الجزائرية في ظل الإصلاح الجامعي الجديد"، مركز نقد وتوير للدراسات الانسانية، يونيو 2015، منشورة على الموقع الالكتروني، تاريخ الإطلاع 2017\8\3، الساعة 17.00
- الرابط الالكتروني Tanwair.com
- نادية بوضياف بن زعموش وحرورية تارزولت عمروني، "المراقبة البيداغوجية في نظام ل م د خطوة نحو جودة التعليم العالي"، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة -، مداخلة منشورة على الرابط الالكتروني، تاريخ الاطلاع 2017\8\6، الساعة 8:30https://fshs.univ-ouargla.dz

رابعاً: المواقع الإلكترونية:

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المشروع الوطني للتعليم عن بعد . <https://www.mesrs.dz/ar>